

تباين رأي السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) وتقولاته في ردوده النحوية في باب الحروف في كتابه ((الدر المصون)) على الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

كلية الآداب / جامعة بابل

alaaalmusawi223@gmail.com

قاسم كاظم حسن العبادي

كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل

Qassim.kahim@gmail.com

الخلاصة :

اعترض السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) في كتابه ((الدر المصون)) على بعض توجيهات الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) القرآنية فرد عليه جملة من آرائه، وقد وجدنا السمين أحياناً ينفض ما يغزل، فينكر توجيهاً قرآنياً للزمخشري حيناً، ويثبت في موطن آخر، وقد ينسب رأياً له وهو غير مراد، وفي كتابه المتقدم نفسه، وقد اكتفينا بالحروف لإثبات هذه المسألة، فاتخذناها ميداناً للدراسة، ومن هنا كان عنوان البحث : (تباين رأي السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) وتقولاته في ردوده النحوية في باب الحروف في كتابه ((الدر المصون)) على الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، والذي دفعنا لهذا العنوان هو جدته فلم نجد - في حدود اطلاعنا - من تتبع ذلك التباين وهذا القول في ردود السمين الحلبي النحوية على الزمخشري

والمنهج الذي اعتمدناه في دراستنا هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بإدراج رأي الزمخشري، ومن ثم إيراد رد السمين الحلبي، ومن ثم مفاتشة المسألة في كتب النحاة والمفسرين، ونقوم بعدها بالنقد النحوي مما تقدم بيانه، ومبينين تباين السمين الحلبي أو نقولاته، وقد قام البحث على توطئة ومبحثين وخاتمة، واختصت التوطئة ببيان مفهوم التباين والقول والرد، وأما المبحث الأول فاختص بالحروف العاملة، واعتنى المبحث الثاني بالحروف غير العاملة، وخلص البحث إلى جملة نتائج حرزناها خاتمة.

الكلمات الدالة : التباين، القول، الردود، الزمخشري، السمين الحلبي، الحروف

Abstract:

Al Sameen Al Halabi's objected in his book (Al Durr Al Masoun) some of the directives of Al-Zamakhshari (٥٣٨ AH) in the Qur'aan and he ansered some of his views. We found Al Sameen Al Halabi's sometimes rejecting what he proves, denying the Qur'anic guidance of the Zamzarchi and confirming him in another place. and may be attributed an opinion to him and it is not intended, And in his advanced same book. we have settled for the letters to prove this issue. so we took her a field to study, Hence the title of the research:

{The variance opinion of the Al sameen Al Halabi's (٧٥٦ AH) and his allegations in his grammatical responses in the chapter of letters in his book ((Al-Durr Al-Masoun)) on Al-Zamakhshari (٥٣٨ AH)}

Which prompted us to this address is his new subject did not find - within the limits of our knowledge - to follow the discrepancy and this claim in the responses of Al Sameen Al Halabi's grammatical on Zamakhshari.

The research has been on Preface, two chapters and Conclusion. The Preface was characterized by a statement of the concept of variance, claim and response, As

تباين رأي السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) وتقولاته في ردوده النحوية في باب الحروف في كتابه ((الدر
المصون)) على الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

for the first section it regard to working characters, The second topic dealt with non-working letters, The research concluded with a set of Results.

key words : Variance ,Allegations ,response, Al Zmakhshary, Al Sameen Al Halabi's ,letters.

التوطئة : مفهوم التباين والتقول والرد

قبل أن نشرع في إيراد بعض نماذج تباين السمين الحلبي وتقولاته في ردوده على الزمخشري، لا بد من إيضاح مفهوم التباين والتقول والرد.

فقد ذكر الجوهري في صحاحه أن البيان: « ما يُبَيَّنُ به الشيء من الدلالة وغيرها، وبان الشيء بياناً: اتَّضَحَ فهو بَيِّنٌ،...، والمباينة: المفارقة، وتباي القوم: تهاجروا وتباعدوا^(١) وورد في المعجم الوسيط أنه « يُقَال: تباين ما بينهما افتراقاً وتهاجراً»^(٢)، فإذا قيل: تباين الأمران، فالمعنى: تغييرا واختلافاً^(٣).

والتباين: مصدر تباين، وقد ألحقت التاء في أوله، فالفعل تفاعل، مصدره تفاعل بضم العين، نحو: تكلم: تكلماً، وتعاظم: تعاظماً، ومصادر هذا الصنف مطردة^(٤).

وأما لفظة تقول فقد رصدها صاحب تهذيب اللغة بقوله: « يُقَال: تقول فلان علي باطلاً، أي: قال علي ما لم أكن قلت، ومنه قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة : ٤٤] »^(٥)، وتقول فلان علي قولاً، إذا ابتدعه واختلقه وافتراه كذباً^(٦)، والتقول مصدر للفعل تقول، فمصدر الفعل تقول، وهو ما كانت التاء زائدة في أوله، هو التفعّل بضم العين، نحو: تعظم تعظماً، وتجمل تجملاً، وتعلم تعلماً^(٧).

والرد في اللغة: صرف الشيء رجعه. والرد: مصدر ردّدت الشيء. وردّه عن وجهه يرده ردّاً ومردّاً وترداداً: صرفه، وهو بناء للكثير، وردّه عن الأمر بمعنى صرفه عنه برفق^(٨).

وأما في الاصطلاح فهي مخالفة نحويّ لنحويّ آخر، أو معارضته، وردّه عن الرأي الذي ذهب إليه إلى رأي آخر على حسب وجهة نظر النحويّ المعارض، وهي لا تختلف في مضمونها عن مصطلح الاعتراضات النحوية^(٩).

وظاهرة الردود النحوية أو الاعتراضات لم تكن جديدة، بل بدأت ملامحها منذ أن بدأت حركة التأليف في النحو العربي، ومن أسبابها اختلاف قواعد العلماء في جمع اللغة، وتقعيد أنظمتها فبذلك تتنوع وجهات نظرهم في المسألة الواحدة.

والردود النحوية مظهر من مظاهر تطور النشاط الفكري لعلماء النحو العربي. ولم يسلم من الاعتراضات والمؤاخذات عالم نحوي مهما بلغت شهرته، فهذا سيبويه إمام النحاة، تعرض له المبرد بالرد والنقد في بعض المسائل النحوية، ووصفها بالغلط في كتاب أطلق عليه (الرد على سيبويه)^(١٠)، ثم ما لبث أن رد ابن ولاد على المبرد في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرد)^(١١)، وقد عزز رأيه بالحجج النحوية والأدلة السماعية والقياسية، وغير ذلك كثير من الأمثلة التي رد فيها العلماء بعضهم على بعض.

وبعد هذه التوطئة سنعرض تباين السمين الحلبي وتقولاته النحوية في ردوده في باب الحروف في كتابه (الدر المصون) على الزمخشري، وستكون دراستنا في مبحثين، تدرج تحتها عدة مسائل، يمكن الكشف عنها على النحو الآتي :

المبحث الأول : الحروف العاملة

عمل (إن) المخففة في ضمير الشأن

قال الزمخشري في توجيه إعراب (وإن كُنا) في قوله تعالى: ﴿وإن كُنا عن دراستهم لغافلين﴾ [الأنعام: ١٥٦] : « هي إن المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية. والأصل : وإنه كنا عن دراستهم غافلين، على أن الهاء ضمير الشأن » (١٢).

واعترض السمين على هذا التوجيه بقوله : « وهذا مخالف لنصوصهم، وذلك أنهم نصوا على أن (إن) بالكسر إذا خففت وليتها الجملة الفعلية الناسخة فلا عمل لها لا في ظاهر ولا مضمير » (١٣).

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

فقد ذكر النحويون أن (إن) المشددة تُخَفَّفُ بحذف نونها الأخيرة المفتوحة، وإبقاء الأولى الساكنة، وإذا خففت جاز إبقاء عملها كحالها قبل التخفيف نحو: (إن زيدا قائم)، ورصد الخليل هذه المسألة بقوله : « وللعرب في (إن) لغتان : التخفيف والتثقيب، فأما من خفف فإنَّه يرفع بها، إلا أن ناساً من أهل الحجاز يخفون وينصبون على توهم الثقيلة، وقرئ (١٤) ﴿وإن كلاً لما يُؤفّقنهم ربك أعمالهم﴾ [هود: ١١١] خففوا ونصبوا (كلاً) » (١٥). وتصيّد سيبويه ذلك بقوله : « وحدّثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق. وأهل المدينة يقرؤون : ﴿وإن كلاً لما يُؤفّقنهم ربك أعمالهم﴾ يخفون وينصبون » (١٦).

فإعمال (إن) المخففة - كما قال الخليل - لغة أهل الحجاز، ولكن الأكثر في لسان العرب إهمالها، وإذا أهملت لزمته اللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية نحو: (إن زيدا قائم). وأشار ابن مالك إلى أن إعمال (إن) المخففة قليل، قال (١٧) :

وَحُفِّتْ إِنْ قَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وإذا خففت (إن) جاز دخولها على الجملة الفعلية، فيجب إهمالها لزوال اختصاصها بالاسم، والغالب أن يليها فعلٌ من الأفعال الناسخة للابتداء نحو (كان وأخواتها)، قال تعالى: ﴿وإن كانت لكبيراً﴾ [البقرة: ١٤٣]، و(ظن وأخواتها)، قال تعالى: ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ [الشعراء: ١٨٦]، ويقول أن يليها غير الناسخ نحو قول الشاعر (١٨) :

سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقول العرب: (وإن يزنيك لنفسك)، وإذا لم تعمل (إن) المخففة في الظاهر بعدها أو وليها جملة فعلية فإهمالها واجب (١٩)، وهو ما ذكره السمين كما تقدّم.

ويمكن مناقشة رأي السمين من جوانب متعددة :

١. لم يصرح الزمخشري بإعمال (إن) المخففة في ضمير الشأن المحذوف، بل فسّر المعنى فلما ذكر (أن) المشددة لبيان المعنى أتى بضمير الشأن معها بدليل حذفه للام الفارقة التي تأتي مع (إن) المخففة، قال : « والأصل : وإنه كنا عن دراستهم غافلين » (٢٠). وربما فهم السمين من الزمخشري أنه يريد إعمال (إن) المخففة، وهو ما رفضه الشهاب الخفاجي، قال : « وليس مراده [أي: الزمخشري] تقدير معمولٍ للمخففة كما صرح به السفاقي، بل لما بين أن أصلها الثقيلة أتى معها بالضمير؛ لأنها لا تكون إلا عاملة، فلا يُتَوَهَّمُ أنه

**تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتُهُ فِي رُدُودِهِ النَّحْوِيَّةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصُون)) عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)**

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

ذهب إلى إعمال الخفيفة « (٢١) ، وإذا راقبنا قوله الخفاجي فَإِنَّهُ يَنْضَحُ لَنَا أَنَّ مَنْ سِيرَ رَأْيِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْآيَةِ فَإِنَّهُ قد ركن إلى التوهم في رأيه.

٢. لم يتغير موقف الزَّمَخْشَرِيِّ في هذه المسألة عنه في المُفَصَّل، فهو لم يُصَرِّحْ بإعمال (إِنْ) المخففة في ضمير الشأن، وبهذا يكون رأيه في الكشف موافقاً لما في المُفَصَّل (٢٢)، وهو ما يدل على ثباته على رأيه .

٣. لو سلمنا جدلاً بأنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ أجاز إعمال (إِنْ) المخففة في ضمير الشأن، فإنَّ هناك بعض العلماء مَنْ أجاز إعمالها في الضمير مع اختلاف في تقدير الضمير عندهم، فهذا مكي القيسي قد دَوَّنَ في تفسير الآية موضوع البحث : « إِنْ مخففة من الثقيلة عند البصريين واسمها مضمَر معها تقديره : وَإِنَّا كُنَّا » (٢٣)، وذهب ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ﴾ [الصافات: ١٦٧] إلى أَنَّ « إِنْ مخففة من الثقيلة، وتقديره: وإنهم كانوا ليقولون، ودخلت اللام فرقاً بين (إِنْ) المخففة من الثقيلة و(إِنْ) النافية » (٢٤)، وهو مارصده العكبري في (تبيانها)، فـ (إِنْ) في قوله : (وَإِنْ وجدنا) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] : مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف ؛ والتقدير: وَإِنَّا وجدنا، واللام في قوله: (لفاسقين) لازمة لها، فارقة لتفصل بين (إِنْ) المخففة وبين (إِنْ) بمعنى (ما) (٢٥)، وأثبت الرضي الاسترباباذي أَنَّ بعض العلماء مَنْ جَوَّزَ تقدير ضمير الشأن بعد (إِنْ) المكسورة المخففة قياساً على المفتوحة (٢٦).

٤. لم يثبت السَّمِينُ على موقف محدد، فعندما فسَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وجدناه يقول: « إِنْ هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية. وتقديره : وَإِنَّ الشأن والحديث كانوا من قبل في ضلال » (٢٧)، اعتذر عنه السَّمِينُ بقوله: « الزَّمَخْشَرِيُّ لم يصرح بأنَّ اسمها محذوف، بل قال : (إِنْ هي المخففة واللام فارقة، وتقديره : وَإِنَّ الشأن، والحديث كانوا) فقد يكون هذا تفسير معنًى لا إعراب » (٢٨)، ولكننا وجدناه يعترض على الزَّمَخْشَرِيِّ في تقديره في الآية المتقدمة موضوع البحث، مع أَنَّ رَأْيَ الزَّمَخْشَرِيِّ لم يتغير في كلا التقديرين، فكَأَنَّنا في هذه المسألة أمام رأيين عند السمين، وهو ما يدل على تباين رأيه.

وعلاوة على ما تقدَّم من رأي الشهاب الخفاجي يمكننا أن نذهب إلى أَنَّ عدم دَقَّةِ السمين في رصده رأي الزَّمَخْشَرِيِّ هي العلة في تباين رأيه في الآية المتقدمة - موضوع البحث - بدليل الانتصار له حين فسَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]

مجيء (مِنْ) بمعنى البدل

ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران: ١٠] بمعنى (بدل)، قال : « (مِنْ) في قوله : ﴿مِنْ اللَّهِ﴾ مثله في قوله : ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم: ٢٨] والمعنى : لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعة الله ﴿شَيْئاً﴾: أي: بدل رحمته وطاعته، وبدل الحق » (٢٩).

وردَّ السَّمِينُ هَذَا المعنى بقوله : « وهذا الذي ذكره من كونها بمعنى (بدل) جمهور النحويين يَأْبَاهُ، فَإِنَّ عَامَّةَ ما أورده مجيز ذلك يتأوله الجمهور » (٣٠).

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي :

فقد ذكر النحويون أنَّ (مِنْ) حرف جر يجر الظاهر والمضمر، ويقع أصلياً وزائداً، ويتردد بين معانٍ متعددة، منها البذل الذي يصلح محلّه لفظ (بدل) ^(٣١)، أي : إِنَّ ما دخلت عليه يُفهم أنّه أُبدل منه غيره، وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله ^(٣٢) :

لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى، وَلَا مَ، وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا

وتبع بعضُ شُرَاحِ الألفية ابن مالك في مجيء (مِنْ) بمعنى البذل ^(٣٣) مستشهدين بالآية القرآنية - موضوع البحث - وقوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [الزخرف: ٦٠]، وقول الشاعر ^(٣٤) :

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقَقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْنَقَا

وقول الراعي النميري ^(٣٥):

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا، وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

وسطرّ ابن هشام أنَّ قوماً ^(٣٦) أنكروا مجيء (مِنْ) للبذل، وقالوا في تقدير الآية من سورة التوبة المتقدمة: أرضيتُم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة، وعلى هذا تكون (مِنْ) لا ابتداء الغاية، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ حالٍ من الحياة الدنيا، والمفيد للبديلية هو متعلّق (مِنْ) لا (مِنْ) نفسها ^(٣٧)، وقد رُدَّ هذا الرأي بأنَّ فيه تكلفاً واضحاً ^(٣٨).

ومما تقدّم يمكن مناقشة رأي السّمين من جوانب متعددة :

١. ذكر السّمين أنَّ جمهور النحويين يأبى مجيء (مِنْ) بمعنى (بدل)، وذكر في موضع آخر أنَّ مجيئاً بهذا المعنى ممتنع ^(٣٩)، وما أثبتناه عن كثير من النحويين أنَّهم ذكروا هذا المعنى لـ (مِنْ) يُضعف قوله، ويتضح ذلك جلياً إذا ما تصفحنا بعض مدونات أهل التفسير وإعرابه الذين أجازوا في الآية - محل البحث - وفي غيرها مجيء (مِنْ) بمعنى البذل ^(٤٠)، ومن هنا فقولة السمين الحلبي فيها نظر.
٢. يتضح حين إعمال النظر في بعض مؤلفات الزمخشري أنه يجيز مجيء (مِنْ) بمعنى البذل، فقد ذكر في كشفه هذا المعنى في أكثر من موطن ^(٤١)، وذكر في كتابه (الفائق) حديثاً عن رسول الله (ﷺ) قوله ^(٤٢) : « ولا ينفع ذا الجد منك الجد » قال : « منك من قوله : هذا من ذاك؛ أي بدل ذاك، ومن قوله ^(٤٣) :

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ شَرْبَةً

أي : بدل ماء زمزم « ^(٤٤).

٣. لم يثبت السّمين على موقف معين، فكما وجدناه في هذه الآية يحتج بمذهب جمهور النحويين، فقد وجدناه كذلك عند قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] قال : « وقوله: (من الآخرة) تظاهرت أقوال المعربين والمفسرين على أنَّ (مِنْ) بمعنى (بدل) كقوله: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلکم... إلا أنَّ أكثر النحويين لم يثبتوا على هذا المعنى، ويتأولون ما أوهم ذلك « ^(٤٥)

وعلى الرغم من تصريحه هذا غير أننا وجدناه مثبّناً مستشهداً لهذا المعنى غير مُكْرٍ له، ففي قوله تعالى : ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] ذكر المعاني التي تخرج إليها (مِنْ) ومنها البذل ^(٤٦).

تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتُهُ فِي رُدُودِهِ النَحْوِيَّةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصُون)) عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

وأجاز مجيء (من) لمعنى البدلية في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [يونس: ٣٦]، قال: « ويجوز أن تكون (من) بمعنى (بدل)، أي: لا يُغْنِي بَدَلَ الْحَقِّ »^(٤٧).
وذكر هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ [غافر: ٨٣] قال: « أَنَّ (من) بمعنى
بَدَلَ أي: بما عندهم من الدنيا بَدَلَ العلم »^(٤٨).

وتأسيساً على ما تقدّم بيانه نقول: إنَّ السمين الحلبي لم يوفق في رده، وقد ثبت تباین رأيه، بل تقولاته على
نحاة كثيرين قد ذكروا معنى البدل بوصفه أحد المعاني التي تخرج إليها (من)، ويمكن أن نقلّمس العذر للسمين
الحلبي بأن جعل هذا الأمر ضرباً من تطوّر فكره النحويّ وذلك حين يُنكر وجهها ما في موطن ثم يأتي ليثبتها
في موطن آخر، وكان الأولى به أن يشير إلى ذلك التبديل في رأيه.

زيادة (الباء) في المفعول

تشعبت آراء الزّمخشري في توجيه إعراب حرف الجر (الباء) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] ومنها أن تكون زائدة، قال: « الباء في: ﴿ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ : مزيدة مثلها في أعطى بيده
للمنقاد، والمعنى: ولا تقبضوا التهلكة بأيديكم »^(٤٩).
وقد اعترض السمين على هذا التوجيه الذي يشير إلى زيادتها في المفعول، إذ قال: « إلا إنّه مردود بأنّ
زيادة الباء في المفعول لا تنقاس، إنما جاءت في الضرورة كقوله^(٥٠):

سود المحاجر لا يقرآن بالسور»^(٥١).

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

فقد سطر النحويون أنّ (الباء) من الحروف التي تأتي زائدة وغير زائدة، وتنقسم الزائدة على قسمين:
زائدة بقياس وزائدة بغير قياس، وما يعيننا هنا، هي الزائدة بقياس: هي الزائدة في خبر (ليس) و(ما) نحو: ليس
زيد بقائم وما زيد بقائم، وفي (حسبك) إذا كانت مبتدأ نحو: بحسبك زيد، وفاعل كفى ومفعوله نحو: ﴿ قُلْ كَفَى
بِاللّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣] وكفى بنا حُبك، وفاعل (أفعل) للتعجب نحو: أحسنّ بزيد^(٥٢)، فهذه المواطن تنقاس
فيها زيادة (الباء) لكثرة ورودها عن العرب، وما عدا ذلك فزيادتها على غير قياس، ولا تردّ إلا في ضرورة أو في
شأن من الكلام، يُحفظ ولا يُقاس عليه^(٥٣).

وقد تناثر آراء علماء العربية في (الباء) في الآية القرآنية المتقدمة - محلّ الدراسة - فكانت على أربعة
أوجه:

١. إنّها زائدة في المفعول به؛ لأنّ (ألقي) يتعدى بنفسه، وهو رأي كثير من علماء العربية^(٥٤)، والملاحظ عند
تصفّح القرآن الكريم أنّ الفعل (ألقي) جاء متعدّياً بنفسه في آيات الذكر الحكيم جميعها ماعدا الآية موضوع
البحث، وقوله تعالى: ﴿ تَلْفَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ [المتحنة: ١]^(٥٥).

٢. أن يُضمّن (ألقي) معنى فعل يتعدى بالباء فيُعدى تعديته والتقدير: وَلَا نَقْضُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ، وهو ما
ذهب إليه أبو حيّان، وتلميذه السمين الحلبي^(٥٦).

٣. إنّها متعلقة بالفعل وغير زائدة، والمفعول محذوف والتقدير: (ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم)^(٥٧).

٤. إنها متعلقة بالفعل (ألقى) وهو هنا يتعدى بحرف الجر ك (مررت بزيد)، وهو ما ذهب إليه المبرد كما يحكي العكبري (٥٨).

وما ذكره السمين في رده على الزمخشري بأن زيادة الباء في المفعول لا تنقاس هو رأي صحيح، ولكن الزمخشري لم يذكر أن زيادة (الباء) مقيسة في المفعول حتى يُعترض عليه، وهذا ما ذكره النحويون إذ لم يذكروا قياسية زيادة الباء في المفعول، فقد أفصح ابن مالك بأنها تكثر زيادتها مع مفعول (عرف) وشبهه، وتقل زيادتها في مفعول ذي مفعولين (٥٩)، وقال المرادي: «أنها تزداد في المفعول وزيادتها غير مقيسة مع كثرتها» (٦٠).

ومما يؤكد ذلك ما رصده السيوطي بقوله: «الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تعيد مباشرة الفعل للمفعول نحو: أمسك بزيد، الأصل: أمسك زيدا، فأدخلوا الباء، ليعلموا أن إمساكك إياه كان بمباشرة منك بخلاف نحو: أمسك زيدا بدون الباء، فإنه يُطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة» (٦١)، وهذا يدل على عدم زيادتها في الآية.

وعليه يترجح الوجهان الأول، والثاني في توجيه العلماء لهذه الباء.

أمّا الأول: وهو كونها زائدة؛ فلأن الفعل (ألقى) يتعدى بنفسه، وجاءت هذه الباء للتأكيد، وأمّا الثاني: فهو التضمين الفعلي للفعل (ألقى)، وهو أرجح الوجهين.

والملاحظ أن ما رصده السمين الحلبي رأياً قد أشار إليه الزمخشري بقوله المتقدم: «والمعنى ولا تقبضوا التهلكة بأيديكم» وهو الرأي نفسه الذي رجّحه السمين مع اختلاف في الفعل الذي ضمّنه، قال السمين الحلبي: «أن يضمّن (ألقى) معنى ما يتعدى بالباء؛ فيعدى تعديته، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء، تقديره: ولا تقبضوا بأيديكم إلى التهلكة؛ كقولك: أفضيت بجنبي إلى الأرض، أي: طرحته على الأرض» (٦٢).

وكأننا هنا أمام مسألتين:

الأولى: أن السمين الحلبي قد تقول على الزمخشري حين ذكر رأيه وهو أن (الباء) زائدة على القياس، وهو ما لم يرصده الزمخشري رأياً ما يعني أن السمين قد تقول على الزمخشري.

والمسألة الثانية: أن ما رجّحه السمين وجهاً هو رأي الزمخشري، مع اختلاف في الفعل الذي ضمّنه وهو ما يدل على تباين في رأي الحلبي، والأوفق عندنا أنه انتصر لرأي شيخه أبي حيان، غير أنه لم يلتفت إلى اعتراضه على الزمخشري مع أن الرأي واحد.

حذف حرف القسم وإبقاء عمله

قال الزمخشري في توجيه قوله تعالى: ﴿الم﴾ [البقرة: ١]: «ها زعمت أنها مقسم بها؟ وأنها نصبت قولهم: نعم الله لأفعلن، وأي الله لأفعلن، على حذف حرف الجر وإعمال فعل القسم؟» (٦٣).

فردّ السمين هذا التوجيه، معللاً ذلك بأن حذف حرف الجر وإبقاء عمله لا يُقاس عليه، وعقب بالقول: «وهذا ضعيف؛ لأن ذلك من خصائص الجلالة المعظمة لا يشركها فيه غيرها» (٦٤).

ويمكن دراسة المسألة على النحو الآتي:

نعدّ مسألة حذف حرف القسم وإبقاء عمله بدون عوض من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وقد ذكرها الأنباري في الإنصاف (٦٥)، ومُجمّلها: أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز الخفض في القسم بإضمار حرف

**تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتِهِ فِي رُدُودِهِ النَحْوِيَّةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصُون)) عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)**

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

الخفض من غير عوض، واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها، وقد صرح الفراء قائلا : « سمعناهم يقولون : الله لتفعلن فيقول المجيب : الله لأفعلن »^(٦٦)، بألف واحدة مقصورة في الثانية، فيخفض بتقدير حرف الخفض مع الحذف، ومنه في الشعر قول الشاعر^(٦٧) :

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبْدَحَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامُ

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض كألف الاستفهام وها التنبيه، واحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف إلا بعوض، والتمسك بالأصل هو تمسك باستصحاب الحال، والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم، فلا يقال : (أ والله) ولا (ها والله)؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض منه^(٦٨)، وقالوا أيضاً : إن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو حذفها لكانت مختصرة لها أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به^(٦٩).

وتشعبت آراء علماء العربية في توجيه إعراب الحروف المقطعة في القرآن الكريم فكانت على ثلاثة أقسام :

الأول: منهم من ذهب إلى أنها مبنية على الوقف وأنها لا تعرب، كقولك : ألف لأم ميم، وهو ما تصيده الخليل وسيبويه والفراء معللين ذلك بأنها جاءت على الحكاية، ولو أعربت ذهب معنى الحكاية، وكان قد أعرب بعض الاسم^(٧٠).

والثاني: منهم من ذهب إلى أنها معربة بشرط أن يُخبر بها أو عنها أو أن تعطف عليها^(٧١)، وهو ما صرح به الزمخشري، قال : « هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكون زيد وعمر وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسه إعراب لفقد مقتضيه وموجبه »^(٧٢) ، ولهذه الحروف ستة أوجه من الإعراب هي : لا محل لها من الإعراب أو لها محل من الإعراب وهو الرفع بالابتداء أو الخبر، والنصب بإضمار فعل أو حذف حرف القسم، والجر بإضمار حرف القسم^(٧٣).

والثالث: أنها ليست معربة ولا مبنية، وهو مذهب أبي حيّان، قال : « وهي موقوفة الآخر، لا يقال إنها معربة؛ لأنها لم يدخل عليها عامل فتعرب، ولا يقال إنها مبنية لعدم سبب البناء »^(٧٤).

والمُتَقَوُّ عليه عند النحويين البصريين أن حروف الجر لا تُحذف مع بقاء عملها قياساً إلا في لفظ الجلالة (الله) قسماً، وأجاز الكوفيون قياس سائر ألفاظ المُقسم به على (الله)، نحو : (المصحف لأفعلن)، وهو غير جائز عند البصريين؛ لاختصاص لفظة (الله) بخصائص لا تحملها غيرها من الألفاظ^(٧٥).

أما في غير لفظ الجلالة فلو حُذِف حرفُ القسم بدون عوض لم يكن إلا النصب بفعلٍ مُضْمَرٍ، نحو (العزير لأفعلن)، وهو ما ذهب إليه السمين في اعتراضه على الزمخشري.

وتأسيساً على ما تقدّم يمكن مفاتشة رأي السمين من أوجه :

١. قصد الزمخشري بقوله : « على حذف حرف الجر وإعمال فعل القسم » أنه منصوب على نزع الخافض وليس مجزوراً، ولو قال : على إضمار حرف الجر، لكان يريد الجر وليس النصب^(٧٦)، وهو ما يدل على توهم من السمين الحلبي.

٢. استشهد الزمخشري ببيتين من الشعر؛ الأول لذي الرمة والثاني بلا نسبة^(٧٧)، ذكرهما سيبويه شاهدين على حذف حرف الجر وانتصاب ما بعدهما على نزع الخافض، قال سيبويه: «واعلم أنَّك إذا حذف من المحلوف به حرف الجر نصبته...»^(٧٨) ثم ذكر البيتين.

٣. نصَّ كثير من المفسرين^(٧٩) على أنَّ الحروف المقطعة في القرآن هي بقية اسم الله الأعظم على رواية ابن عباس، وعلى هذا يمكن حمل توجيه الجر على إضمار حرف الجر، وإبقاء عمله مع لفظ الجلالة.

٤. على الرغم من أنَّ الزمخشري يجيز إضمار حرف الجر وإبقاء عمله، غير أنَّه قيَّده على القلة، قال: «وتُضمر قليلاً، ومما جاء من ذلك إضمار (ربِّ) والباء في القسم، وفي قول رؤية: (خير) إذا قيل له: (كيف أصبحت)، واللام في (لاه أبوك)»^(٨٠).

ولو سلَّمنا بأنَّه يريد إعمال حرف الجر مضمرّاً في الحروف المقطعة في أوائل السور القرآنية، فهو لم يذكر قياسية إعمال هذه الحروف مطلقاً حتى يعترض عليه السمين الحلبي، فضلاً عن ذلك فإنَّ العلماء لم يتفقوا على سرِّ وجود هذه الحروف في القرآن الكريم حتى يتخذوا موقفاً موحداً تجاهها من الجانب النحوي^(٨١). والمتَّحَصِّل أنَّ السمين الحلبي لم يكن موقفاً في ردِّه على الزمخشري، وأنَّه قد تقول على الزمخشري في هذه المسألة.

المبحث الثاني: الحروف غير العاملة

(ال) عوض عن المضاف إليه

ذهب الزمخشري إلى أنَّ (ال) في كلمة الأنهار في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥] عوض عن تعريف الإضافة بالضمير^(٨٢). فردَّ السمين هذا الرأي بقوله: «وهذا ليس مذهب البصريين، بل قال به بعض الكوفيين، وهو مردودٌ بأنَّه لو كانت (ال) عوضاً من الضمير لما جمع بينهما»^(٨٣).

واتَّسَعَتْ شقَّةُ الخلاف بين النحويين في مسألة نيابة (ال) عن الضمير، وقد عدَّ بعض المتأخرين هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين^(٨٤)، فيما أنكر ابن خروف أن يكون هناك خلاف بينهم، يقول ابن مالك: «وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي، المعروف بابن خروف، وقال: لا ينبغي أن يُجعل بينهما خلاف؛ لأنَّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير»^(٨٥).

وهناك خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يعوضون (ال) عن الضمير في كلِّ المسائل، سواء كان الضمير شرطاً فيها أم لا، أمَّا البصريون فلا يأتون بـ(ال) في كلِّ موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة، وهو ما رصَّده الرضي الاسترأبادي بقوله: «ويكون اللام، عند الكوفيين، عوضاً من الضمير، نحو: برجل حسن الوجه، أي وجهه، وعند البصريين لا يعوّض اللام من الضمير في كلِّ موضع شرط فيه الضمير، كالصلة والصفة إذا كانت جملة، والخبر المشتق، ويجوز في غيره»^(٨٦).

فهذا سيبويه إمام البصريين أناب (ال) مناب الضمير، إذ ذكر في باب البذل: «فالبذل أن تقول: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ، وَضَرَبَ زَيْدُ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ... مُطَرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا، وَمُطَرْنَا السَّهْلُ وَالجبلُ»^(٨٧) وتكشف معطيات النص عن كون سيبويه قد أتى بالضمير في مثال، وأتى بـ(ال) من دون الضمير في مثال آخر، وهذا دليل على جواز إنابة (ال) مناب الضمير عنده، ولا يتناقض هذا القول مع ما ذكره الرضي الاسترأبادي، فهذا الموضع ليس الضمير شرطاً فيه.

**تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتُهُ فِي رُدُودِهِ النَحْوِيَّةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصُون)) عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)**

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث / قاسم كاظم حسن العبادي

وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة خَرَّجَهَا الكوفيون، وَمَنْ تبعهم من البصريين على إنابة (ال) عن الضمير ^(٨٨)، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١] فقوله: (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) خبر لقوله (فَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ) فلو لم تكن (ال) في (المأوى) نائبة مناب الضمير للزم خلو جملة الخبر من الضمير، وأكثر البصريين يرون أَنَّ الضمير محذوف، والتقدير: هي المأوى له، ومنها قوله تعالى: ﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١١٩] يُراد: أنهارها، فعوض التعريف باللام عن تعريف الإضافة، ومن نيابة (ال) عن الضمير في الشعر قول الفرزدق ^(٨٩):

أَطْعَمْتَ الْعِرَاقَ وَرَافِدِيَهُ فزَارِيًّا أَحَدٌ يَدِ الْقَمِيصِ

أراد أَحَدٌ يد قميصه، فأقام (ال) مقام الضمير، والمشهور نيابة (ال) عن ضمير الغائب، ونص ابن هشام : « والمعروف من كلامهم، إنما هو التمثيل بضمير الغائب » ^(٩٠).

وتابع الزَّمْخَشَرِيُّ أصحاب هذا الرأي فجعل (ال) لا تقتصر نيابتها على ضمير الغائب، بل أجاز إنابتها عن ضمير المتكلم، كما في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]؛ أي : واشتعل رأسي ^(٩١)، وأجاز إنابتها عن الاسم الظاهر كذلك، وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] ^(٩٢) إذ قال : « ﴿الْأَسْمَاءُ كُلَّهَا﴾ : أي : أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء لأنَّ الاسم لا بُدَّ له من مسمى، وعوض من اللام » ^(٩٣).

وقد أنكر ابن مالك على المتأخرين منعهم إنابة (ال) عن الضمير، إذ قال : « وقد منع التعويض بعض المتأخرين وقال : لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لم يجتمعا؛ إذ اجتماع العوض والمعوض عنه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة ^(٩٤) :

رَجِيْبُ قِطَابِ الْخَيْبِ مِنْهَا رَفِيْقَةٌ بَجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

والجواب من وجهين : أحدهما: أَنَّ نقول : لا نسلم أَنَّ حرف التعريف الذي في البيت جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير؛ إذ لا محذور في ذلك... الثاني: أَنَّ نقول: سلَّما كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً، إلاَّ أَنَّهُ جمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً ^(٩٥)، وهو بهذا قد اتخذ موقفاً وسطاً بين الرأيين، ووضع شروطاً للتعويض:

وَالْمُتَحَصِّلُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْعَرَبِيَّةِ كَانُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ آرَاءَ :

الأول : جواز إنابة (ال) عن المضاف إليه، وهو ما عليه الكوفيون وبعض البصريين وتبعهم الزَّمْخَشَرِيُّ.

والثاني : منع إنابة (ال) من المضاف إليه، وهو ما عليه أغلب البصريين ووافقهم السَّمين.

والثالث : وهو الرأي الذي وقف فيه ابن مالك موقفاً وسطاً حيث جمع بين الرأيين ووضع شروطاً للإنابة.

ويمكننا مفاتشة اعتراض السَّمين من أوجه عدة :

١. أجاز سيبويه نيابة الضمير عن المضاف إليه - كما تقدَّم - وهو رأس المذهب البصري

٢. لم يكن الرّمخشري بصرياً خالصاً، بل تتبع الكوفيين في بعض آرائهم، وهو ما أثبتته غير واحد من الباحثين^(٩٦).
٣. ما خرّجه السّمين من قول طرفة المتقدم على الجمع بين العوض والمعوض منه حين قال: «وقد جمع بينهما»^(٩٧)، يمكن تخريجه - كما ذكر ابن مالك - على الضرورة .
٤. أشار السّمين في توجيه إعراب (هي المأوى) في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ إلى تأويلين بقوله : «إمّا: هي المأوى له، أو هي مأواه... ولا بُدّ من أحد هذين التأويلين في الآية الكريمة ؛ لأجل العائد من الجملة الواقعة خبراً إلى المبتدأ»^(٩٨)
- وتأسيساً على ما تقدّم نرى أنّ السّمين نفسه يجيز إنابة (ال) عن الضمير، بدليل أنّه عدّه وجهاً، ومن دون أن يرجّح أحد الرأيين، ومن هنا فلا وجه لاعتراضه على الرّمخشري في هذه المسألة مما يدلّ على تباينه وعدم ثبات رأيه.

(إذْنٌ) للجواب والجزاء

وجّه الرّمخشري (إذْنٌ) في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ ﴾ [يونس: ١٠٦] بقوله: « إذا: جزاء للشرط وجواب لسؤال مقدّر، كأنّ سائلاً سأل عن تبعة عبادة الأوثان. وجعل من الظالمين؛ لأنّه لا ظلم أعظم من الشرك »^(٩٩).

فيما ردّه السّمين بقوله : « وفي جعله (إذْنٌ) جزاءً للشرط نظر، إذ جواب الشرط محصور في أشياء ليس هذا منها »^(١٠٠).

وقد اختلف النحويون في معنى (إذْنٌ) اختلافاً كبيراً، ومردّد هذا هو قول سيبويه : « وأمّا إذْنٌ فجواب وجزاء »^(١٠١)، وانقسم بعده النحويون في فهم ما حرّره فكان تفسيرهم على وجهين :

أحدهما: أنّ معنى قول سيبويه (جواب وجزاء) هو بمعنى الشرط والجواب، وقوله: جزاء بمعنى شرط، وقوله جواب بمعنى جواب الشرط^(١٠٢)، وقيل: معنى قوله : (جواب) أي: شرط، وقوله: (وجزاء) هو جزاء الشرط^(١٠٣)، فذهب أبو علي الفارسي إلى أنّها قد تردّ لهما وهو الأكثر وقد تكون للجواب وحده^(١٠٤)، وأثبت رأيه هذا غير واحد من النحاة في مُنجزهم النحوي^(١٠٥).

وأما أبو علي الشلوبين فقد حمّل قول سيبويه على ظاهره، فعَدَّ (إذْنٌ) للجواب والجزاء في كلّ موطن^(١٠٦)، وتحرير قول الشلوبين : أنّ (إذْنٌ) حيثما تقع فإنّها تقدّر بفعل الشرط والجزاء، وعلى هذا يكون قولك: (إذْنٌ أكرمك) لمن قال لك: (أنا أزورك) بمعنى إن تررتني أكرمك، وتبعه ابن مالك، قال: « فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور... أو مقدّر »^(١٠٧).

والآخر: أنّ قوله: جواب وجزاء، ليس بمعنى الشرط والجواب، وإنما هي جواب بمعنى أنّها لا تُقال مبتدأة، بل لابدّ من أن يتقدمها كلام، فلا تقول أبداً: (إذْنٌ أزورك) ابتداء دون كلام سابق يستدعيه، وأمّا قوله: جزاء بمعنى الشرط وجوابه؛ لأنّ إذْنٌ في كونها كـ(إنما وحيثما).

ورصد الدماميني هذا المعنى مفسّراً، قال : « المراد بكونها للجواب أنّها تقع في كلام يُجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدّر، سواء وقعت في صدره، أو حشوه، أو آخره، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب، والمراد بكونها للجزاء أنّ يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءاً لمضمون كلام آخر ملفوظ أو مقدّر »^(١٠٨).

**تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتُهُ فِي رُدُودِهِ النُّجُوبَةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصُون)) عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)**

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

وما ذكرناه من كون أن (إذن) تُقال جواباً وجزءاً لما تقدّمها من كلام هو تفسير معظم العلماء، وعلى هذا يكون قولك: (إذن أكرمك) لمن قال لك: (أنا أزورك) جواباً لكلامه وجزءاً لزيارته، وقال الزّمخشري في مُفَصَّلِهِ: «وإذن جواب وجزء، يقول الرجل أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك، فهذا الكلام قد أحبّته به، وصيّرت إكرامك جزءاً له على إتيانه» (١٠٩).

وتضافرت آراء بعض علماء العربية في كون (إذن) لا تقع في ابتداء كلام، بل لا بُدَّ أن يسبقها كلام لفظاً أو تقديرًا، وتدل على أن ما بعدها متسبب عما قبلها، فهي على وجهين (١١٠):

أحدهما : أن تدلّ على إنشاء الارتباط والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرهما في ثاني حال فإذا قال (أزورك) فقلت (إذن أكرمك) فإنما أردت أن تجعل فعله شرطاً للفعل وإنشاء للسببية، وهي في هذا الوجه تدخل على الجمل الفعلية، فتتصب المضارع المستقبل المتصل إذا صُدِّرت ولم يُفصل بينها وبين فعلها.

والآخر: أن تكون مؤكدة جواب ارتبط بمتقدم أو منبهه على سبب حصل في الحال نحو (إن تأتني إذن آتك) و (والله إذن أفعل) فلو حذفت (إذن) فهم الربط، وهي في الحالين غير عاملة ؛ لأنّ المؤكدات لا يُعتمد عليها والعامل يُعتمد عليه، وتدخل هذه على الاسمية، فتقول : (إذن أنا أكرمك)، ويجوز توسطها وتأخيرها، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ [يوسف: ١٤] فهي مؤكدة للجواب ومرتبطة بما تقدّم.

وذكر الرضي « أن أصله (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التتوين، كما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي» (١١١)، فهي بذلك مركبة من (إذ) التي هي ظرف زمن ماض ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديرًا، لكن حذفت الجملة تخفيفاً، وأبدل التتوين منها، كما في (حينئذ) (١١٢)، وهي على هذا تكون اسماً لا حرفاً بخلاف القولين المتقدمين.

وقد أجمل أبو حيّان هذا التباين بين العلماء في معنى (إذن) بقوله : « وتحرير معنى (إذن) صعب وقد اضطرب الناس في معناها » (١١٣).

والكلام في الآية القرآنية يختصّ بـ(إذن) غير العاملة التي تفيد التوكي؛ لأنها وقعت بين اسم (إن) وخبرها. ولو تتبّعنا كلام الزّمخشري في الكشف لوجدناه يصرح في بعض المواطن بأنّ (إذن) هذه تدل على معنى الجزء، والمراد به هو جزء الشرط الذي يُقدّره غالباً (١١٤).

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيْئًا﴾ وَإِذَا لَأَتَيْنَاهُم مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيْمًا ﴿ [النساء: ٦٦-٦٧] قال : « و(إذن) جواب لسؤال مُقدّر، كأنه قيل: وماذا يكون لهم أيضاً بعد التنبيت ؟ فقيل : وإذن لو ثبتوا (لأتيناهاهم) لأن إذن جواب وجزء » (١١٥).

وفي قوله تعالى: ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ ﴾ [الحجر: ٨] قال : « (إذن) جواب وجزء لأنه جواب لهم وجزء لشرط مُقدّر تقديره : ولو نزلنا الملائكة ما كانوا منظرين وما أحر عذابهم» (١١٦). وهذا هو موقف الزّمخشري من (إذن) دائماً.

وقال أبو حيَّان « وظاهر قول الرَّمْخَشري لَأَنَّ (إِذْنَ) جواب وجزاء، يُفهم منه أنَّها تكون للمعنيين في حال واحد على كلِّ حال... وقوفاً مع ظاهر كلام سيبويه «^(١١٧) ، ولذلك تابع أبو حيَّان الرَّمْخَشري في تقدير الشرط بقوله: « (إِذْنَ) حرف جزاء وجواب وكثيراً ما يتضح تقدير شرط وجزاء »^(١١٨).

أما السَّمين فلا يختلف موقفه عن الرَّمْخَشري وأبي حيَّان، فقد وجدناه في أكثر من موطن متابعاً سيبويه في معنى (إِذْنَ)، قال: « و(إِذْنَ) حرف جواب وجزاء بنصِّ سيبويه »^(١١٩)، وبهذا يكون رُده على الرَّمْخَشري ليس في محلِّه من وجهين :

أحدهما: أن موقفه لا يختلف عن موقف الرَّمْخَشري حتى يعترض عليه، فكلاهما يتابع سيبويه في كونها حرف جواب وجزاء كما تقدَّم.

والآخر: قال الرَّمْخَشري في إعراب قوله تعالى ﴿ وَإِذَا لَاتِيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيْمًا ﴾ [النساء: ٦٧]: « و﴿ وَإِذَا ﴾ جواب لسؤال مقدَّر، كأنَّه قيل وماذا يكون لهم أيضاً بعد التثبیت، فقيل: وإِذْنَ لو ثبَتوا ﴿ لَاتِيْنَاهُمْ ﴾ ؛ لأنَّ إِذْنَ جواب وجزاء »^(١٢٠).

والغريب أنَّ هذا القول قد نُقله السَّمين عن الرَّمْخَشري من دون أن يعترض عليه، وكان من الأولى أن يعترض عليه في هذه الآية، ولا يمكن عدَّ رأي السمين هنا مصداقاً لتطور فكره النحوي ؛ لأنها سابقة للآية موضوع البحث، مما يدلُّ على تباين موقفه في هذه المسألة.

الخاتمة

نختم بحثنا بالشكر لله تعالى شكراً يليق وعظمته وتوفيقه، وقد توصَّل بحثنا إلى جملة نتائج يمكن إجمالها بما يلي :

١. كان لعدم الدقة في فهم ما دونه الرَّمْخَشري في كشَّافه النصيب الأكبر من نقولات السمين الحلبي.
٢. من الممكن أن نعزو تباين توجيهات السمين الحلبي إلى تطوُّر فكره النحوي، غير أنَّ هذا الأمر لا ينهض دليلاً في أغلب المسائل التي درسناها، ونصيرنا في ذلك ما تقدَّم في مسألة (إِذْنَ للجواب والجزاء).
٣. من أسباب تباين السمين الحلبي في آرائه تأثره ببعض شيوخه المغاربة.
٤. لم يسلم النحاة الآخرون من نقولات السمين الحلبي، فقد وجدناه ينسب لهم رأياً ما معممًا المسألة عليهم، والمتحقق أنَّ بعضهم لم يصرِّحوا بما رصده.
٥. لم يكن الرَّمْخَشري رهن الضوابط والقواعد النحوية التي اصطفاها العلماء في تعيين اللغة، ولم يكن أسير مذهب نحوي ما. وإنَّ ألمح إلى بصريته في غير موضع من تفسيره، فهو أقرب إلى المذهب الذي يكون قريباً من تخريج المسائل النحوية التي تنتظمها آيات القرآن الكريم بنحو لا يتعارض معها، غير أنه بالصناعة النحوية، يحكمه في ذلك كله المعنى الذي عوِّل عليه كثيراً في تقليب الوجوه الإعرابية. أما السَّمين الحلبي فكان يتابع البصريين في أغلب توجيهاته النحوية، فهو شديد التمسك بأصول هذه الصناعة، وإنَّ كثيراً من هذه الردود هو نتيجة لاختلاف العالمين في المنهج.
٦. أغلب ردود السمين الحلبي في باب الحروف – موضوع البحث – كانت تتعلق بوجه ثانٍ ذكره الرَّمْخَشري في معالجته لآيات القرآن الكريم.

تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتُهُ فِي رُدُودِهِ النَحْوِيَّةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصون)) عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

هوامش البحث :

- (١) الصحاح: ٢٠٨٣/٥ مادة (ب ي ن)، وينظر: لسان العرب: ٦٣/١٣ مادة (ب ي ن).
- (٢) المعجم الوسيط: ٨٠/١ مادة (ب ي ن).
- (٣) يُنظر: معجم اللغة المعاصرة: ٢٧٤/١، باب (ب ي ن).
- (٤) يُنظر: الكتاب: ٢٨٢/٤، والبديع في علم العربية: ٤٥٩/٢.
- (٥) تهذيب اللغة: ٢٣١/٩، مادة (ق و ل).
- (٦) يُنظر: لسان العرب: ٥٧٤/١١ مادة (ق و ل)، وتاج العروس: ٢٩٦/٣٠ مادة (ق و ل)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: ١٨٧٣/٣ مادة (ق و ل).
- (٧) يُنظر: البديع في علم العربية: ٤٥٩/٢، وشرح ابن عقيل: ١٣٠/٣.
- (٨) يُنظر: لسان العرب (ردد): ١٧٢/٣، وتاج العروس (ردد): ٨٨/٨.
- (٩) يُنظر: ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية (رسالة): ١.
- (١٠) يُنظر: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- (١١) يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦.
- (١٢) الكشّاف: ٧٧/٢.
- (١٣) الدر المصون: ٢٣٠/٥.
- (١٤) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَتَأَفَّعَ (وَإِنْ) مُحَقَّقَةٌ (كُلًّا لَمَّا) مُحَقَّقَةٌ وَقَرَأَ عَاصِمٌ فِي رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ (وَإِنْ) كُلًّا خَفِيفَةٌ (لَمَّا) مُشَدَّدَةٌ، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٣٩.
- (١٥) العين: ٣٩٧/٨ مادة (إِنَّ)، وينظر: تهذيب اللغة: ٥٦٥/١٥ مادة (إِنَّ).
- (١٦) الكتاب: ١٤٠/٢.
- (١٧) متن ألفية ابن مالك: ١٣.
- (١٨) البيت لعاتكة بنت زيد، يُنظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: ٧٥٣/٢، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٣٧٣/١٠.
- (١٩) يُنظر: رصف المباني: ١٠٩، والتذييل والتكميل: ١٤١/٥.
- (٢٠) الكشّاف: ٧٧/٢.
- (٢١) حاشية الشهاب على البيضاوي: ١٤٠/٤.
- (٢٢) يُنظر: المفصل: ٣٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧١/٨.

- (٢٣) مشكل إعراب القرآن : ٣١٥/١.
- (٢٤) البيان في غريب إعراب القرآن : ٣١٠/٢.
- (٢٥) يُنظر : التبيان للعكبري : ٥٨٥/١.
- (٢٦) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٦٨/٤.
- (٢٧) الكشّاف : ٤٦٣/١.
- (٢٨) الدر المصون : ٤٧٢/٣.
- (٢٩) الكشّاف : ٣٦٧/١.
- (٣٠) الدر المصون : ٣٥/٣.
- (٣١) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٤/٣، والجنى الداني : ٣١٠، ومغني اللبيب : ١٤٦/٤.
- (٣٢) متن ألفية ابن مالك : ٢٥.
- (٣٣) يُنظر : شرح ابن الناطم : ٢٦١، وأوضح المسالك : ٢٨/٣، وشرح ابن عقيل : ١٨/٣.
- (٣٤) البيت لأبي نخيلة يعمر بن حزن، يُنظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : ١٢٢١/٣، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ١٦٥/٢.
- (٣٥) يُنظر: ديوانه : ٢١٣.
- (٣٦) يُنظر : أمالي ابن الشجري : ٥٥/١ و ٢٧٢-٢٧٣، والمحزر الوجيز : ٥٥٨/٧، والبحر المحيط : ٤٤٠/٢ و ٤٤٤/٥.
- (٣٧) يُنظر : مغني اللبيب : ١٥٢/٤، وشرح التصريح : ٦٤٠/١، ومعاني النحو : ٦٨/٣.
- (٣٨) يُنظر : عدة السالك : ٢٨/٣.
- (٣٩) يُنظر : الدر المصون : ١٥٧/٥.
- (٤٠) يُنظر : جامع البيان : ١٢٧/١٢، ومجمع البيان : ١٨٥/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٣٥٥/٢، والجامع لأحكام القرآن : ٢٠٧/١٠، والتحرير والتنوير : ٣٤٩/٢٥.
- (٤١) يُنظر : الكشّاف : ٣٦٧/١ و ٢٥٩/٢.
- (٤٢) يُنظر : صحيح البخاري : ١٦٨/١.
- (٤٣) البيت للأحول الكندي وهو في لسان العرب : ١٧/١٥ مادة (طها)، وخزانة الأدب : ٤٥٣/٩، وعجزة : مُبرّدة باتت على طهيان
- (٤٤) الفائق في غريب الحديث : ١٩٣/١.
- (٤٥) الدر المصون : ٥٠/٦.
- (٤٦) م. ن : ٩٦/١، وينظر : السمين الحلبي ودراساته النحوية (أطروحة) : ٢٠٥.
- (٤٧) الدر المصون : ٢٠١/٦.
- (٤٨) م. ن : ٥٠٣/٩، وينظر : ٦٠٢/٩.
- (٤٩) الكشّاف : ٢٤٦/١.
- (٥٠) البيت للراعي النميري، يُنظر : ديوانه : ١٣٤، وصدرة : هُنَّ الحرائر لا ربّات أحمرّة
- (٥١) الدر المصون : ٣١١/٢.

تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتُهُ فِي رُدُودِهِ النَحْوِيَّةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصون)) عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

- (٥٢) يُنظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٩٢/١، والجنى الداني : ٤٨.
- (٥٣) يُنظر: ضرائر الشعر : ٦٤.
- (٥٤) يُنظر: معاني القرآن للأخفش : ١٧٢/١، والتبيان للعكبري : ١٥٩/١، وأنوار التنزيل : ١٧٦/١، ومدارك التنزيل : ١٦٧/١، وروح المعاني : ٧٨/٢، والتحرير والتنوير : ٢١٣/٢.
- (٥٥) يُنظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ٦٥١.
- (٥٦) يُنظر: البحر المحيط : ٧٩/٢، والدر المصون : ٣١١/٢.
- (٥٧) يُنظر: الجنى الداني : ٥٢، والبرهان في علوم القرآن : ٢٥٣/٤.
- (٥٨) يُنظر: التبيان للعكبري : ١٥٩/١.
- (٥٩) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٤/٣.
- (٦٠) الجنى الداني : ٥١، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٧/٢.
- (٦١) همع الهوامع : ٣٣٤/٢.
- (٦٢) الدر المصون : ٣١١/٢.
- (٦٣) الكشاف : ٦٦/١.
- (٦٤) الدر المصون : ٨١/١.
- (٦٥) ينظر : الإنصاف : ٣٩٣/١ مسألة (٥٧).
- (٦٦) معاني القرآن للقرءاء : ٤١٣/٢.
- (٦٧) هو من الأبيات المجهولة القائل، يُنظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : ١٢٧١/٣، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ١٦١/٣.
- (٦٨) يُنظر :المقتضب : ٣٢١/٢، والأصول في النحو : ٤٣١/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٣١/١.
- (٦٩) يُنظر الخصائص : ٢٧٣/٢.
- (٧٠) يُنظر : الكتاب : ٢٥٨/٣، ومعاني القرآن للقرءاء : ٩/١، وإعراب القرآن للنحاس : ١٧٧/١.
- (٧١) يُنظر : مشكل إعراب القرآن : ١١٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٤٣/١، والمحزر الوجيز : ١٠٢/١.
- (٧٢) الكشاف : ٦٤/١.
- (٧٣) يُنظر : مفاتيح الغيب : ١٣/٢، ومدارك التنزيل : ٣٨/١، والدر المصون : ٧٩/١.
- (٧٤) البحر المحيط : ١٥٤/١.
- (٧٥) يُنظر : الكتاب : ١٦١/٢، وشرح الرضي على الكافية : ٢٩٦/٤، والمساعد : ٣٠٧/٢.
- (٧٦) يُنظر : الانتصاف فيما تضمنه الكشاف : ٦٦/١.
- (٧٧) يُنظر : الكشاف : ٦٦/١.

- (٧٨) الكتاب : ٤٩٧/٣ .
- (٧٩) يُنظر : جامع البيان : ٢٠٦/١ ، والمحزر الوجيز : ١٠٠/١ ، ومفاتيح الغيب : ٦/٢ ، والتحرير والتنوير : ٢١١/١ .
- (٨٠) المفصل : ٣٨٨ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥٢/٨ .
- (٨١) يُنظر : وجوه التحدي والإعجاز في الأحرف المقطعة في أوائل السور : ١٢ .
- (٨٢) يُنظر : الكشف : ١٣٦/١ .
- (٨٣) الدر المصون : ٢١٥/١ .
- (٨٤) يُنظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٢/٣ ، ومغني اللبيب : ٣٣٨/١ .
- (٨٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٢/١ .
- (٨٦) شرح الرضي على الكافية : ٢٤٢/٣ .
- (٨٧) الكتاب : ١٥٨/١ .
- (٨٨) يُنظر : معاني القرآن للفرأ : ٤٠٩/٢ ، والمسائل المشككة (البغداديات) : ١٤١ ، وكشف المشكلات : ١١٥٠/٢ ، والجني الداني : ١٩٩ ، وهمع الهوامع : ٢٦٠/١ .
- (٨٩) يُنظر : ديوانه : ٣٣٨ ، الأحد : المقطوع اليد ، القميص ، يُنظر : لسان العرب : ٤٨٣/٣ مادة (ح ذ ذ) .
- (٩٠) مغني اللبيب : ٣٤٠/١ .
- (٩١) يُنظر : الكشف : ٦/٣ .
- (٩٢) يُنظر : معترك الأقران : ٥٨/٢ .
- (٩٣) الكشف : ١٥٤-١٥٥/١ .
- (٩٤) يُنظر : ديوانه : ٤٣ .
- (٩٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٣/١ .
- (٩٦) يُنظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٣٧٥ ، وأثر معاني القرآن للفرأ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج في الكشف للزمخشري (أطروحة) : ٣٣٩ .
- (٩٧) الدر المصون : ٢١٥/١ .
- (٩٨) الدر المصون : ٦٨٢/١٠ ، وينظر : ٥٥٤/٦ ، والسَّمين الحلبي ودراساته النحوية (أطروحة) : ٢٥٦ .
- (٩٩) الكشف : ٣٥٦/٢ .
- (١٠٠) الدر المصون : ٢٧٥/٦ .
- (١٠١) الكتاب : ٢٣٤/٤ .
- (١٠٢) يُنظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٠/٢ .
- (١٠٣) يُنظر : رصف المباني : ٦٣ .
- (١٠٤) يُنظر : الحجة للفرأ السبعة : ٢٠/٤ .
- (١٠٥) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١٠٥٤/٢ ، ورصف المباني : ٦٣ ، وارتشاف الضرب : ١٦٥٣/٤ ، والجني الداني : ٣٦٤ .
- (١٠٦) يُنظر : التوطئة : ١٤٥ .

تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلْبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتُهُ فِي رُدُودِهِ النَحْوِيَّةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصُون)) عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

- (١٠٧) شرح التسهيل لابن مالك : ١٩/٤ .
- (١٠٨) تحفة الغريب : ٢٣٨/١، ويُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١٠٥٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣/٩ .
- (١٠٩) المفصل : ٤٤٣ .
- (١١٠) يُنظر : ارتشاف الضرب : ١٦٥٥/٤، وتوضيح المقاصد : ١٢٤١/٤، ومغني اللبيب : ١١١/١، والبرهان في علوم القرآن : ١٨٧/٤ .
- (١١١) شرح الرضي على الكافية : ٣٩/٤ .
- (١١٢) يُنظر : البرهان في علوم القرآن : ١٨٧/٤ .
- (١١٣) البحر المحيط : ٦٠٨/١ .
- (١١٤) يُنظر : الكشاف : ٦٣٩/٢ و ٢٠٣/٣ .
- (١١٥) الكشاف : ٥٦٢/١ .
- (١١٦) م.ن : ٥٣٥/٢ .
- (١١٧) البحر المحيط : ٢٩٨/٣ .
- (١١٨) م.ن : ١٠٨/٦ .
- (١١٩) الدر المصون : ١٦٦/٢، وينظر : ٢٣/٤ و ١٢٢ و ٦٥٦ و ٣٨٤/٥، والسَّمِينِ الْحَلْبِيِّ ودراساته النحوية (أطروحة) : ١٩١ .
- (١٢٠) الكشاف : ٥٦٢/١ .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة

● القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان مُحَمَّد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الأصول في النحو، لأبي بكر مُحَمَّد بن سهل بن السَّراج النَّحْوِيَّ البَغْدَادِيَّ (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- 📖 إعراب القرآن، لأحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- 📖 أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة الحَسَنِي العلوي (٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ت).

- 📖 الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- 📖 الانتصاف فيما تضمنه الكشف من وجوه الاعتزال، لأحمد بن محمد بن المنير الإسكندري (٦٨٣ هـ)، مطبوع بهامش الكشف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- 📖 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد المعروف بأبي البركات الأنباري (ت ٥٥٧ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط ٤، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- 📖 أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لعبد الله بن عمر بن محمد أبي سعيد الشيرازي البضاوي (٦٨٥ هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- 📖 أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د. ت).
- 📖 الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م.
- 📖 البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- 📖 البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- 📖 البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- 📖 البيان في غريب إعراب القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد المعروف بأبي البركات الأنباري (ت ٥٥٧ هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- 📖 تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥ هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت.
- 📖 التبيان في إعراب القرآن، لعبد الله بن الحسين أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦ م.
- 📖 التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور (١٣٢١ هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ م.
- 📖 تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين الدماميني (٨٢٧ هـ)، تحقيق: محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث، أريد، الأردن، ٢٠١١ م.
- 📖 التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

تباين رأي السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) وتقولاته في ردوده النحوية في باب الحروف في كتابه ((الدر
المصون)) على الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث / قاسم كاظم حسن العبادي

- 📖 تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد أبي منصور الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة ومطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٤م.
- 📖 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المعروف بابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- 📖 التوطئة، لأبي علي الشلوبيني (٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، ١٩٨٠م.
- 📖 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢، (د. ت).
- 📖 الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر أبي عبد الله القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- 📖 الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- 📖 حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د. ت.
- 📖 الحجة للقراء السبعة، للحسن بن عبد الغفار أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- 📖 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- 📖 الخصائص، لعثمان بن جني المعروف بأبي الفتح (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- 📖 الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، للدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ودار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- 📖 الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- 📖 ديوان الراعي النميري، شرح: الدكتور واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- 📖 ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: دريد الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- 📖 ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- 📖 رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
- 📖 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود أبي الفضل الآلوسي البغدادي (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).
- 📖 السبعة في القراءات، لابن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧٢م.
- 📖 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله ابن عقيل بهاء الدين العقيلي (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- 📖 شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن مالك أبي عبد الله (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- 📖 شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي المعروف بابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر، ط ١، ١٩٩٠م.
- 📖 شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، لخالد بن عبد الله الأزهرى (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- 📖 شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير)، لابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبي جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- 📖 شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابي النحوي (٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.
- 📖 شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- 📖 شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش أبي البقاء موفق الدين النحوي (٦٤٣هـ)، صحَّحه وعلَّق عليه جماعة من العلماء، غُنيته بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت).
- 📖 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٩٠م.
- 📖 صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- 📖 ضرائر الشعر، لابن عصفور الأشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٠م.
- 📖 عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش أوضح المسالك. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت).

**تَبَايُنُ رَأْيِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (ت ٧٥٦هـ) وَتَقَوُّلَاتُهُ فِي رُدُّوهِ النَحْوِيَّةِ فِي بَابِ الْحُرُوفِ فِي كِتَابِهِ ((الدر
المصُون)) عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ (ت ٥٣٨هـ)**

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

- 📖 العين، للخليل بن أحمد أبي عبد الرحمن الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨١م.
- 📖 الفائق في غريب الحديث، للعلامة جابر الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- 📖 الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- 📖 الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- 📖 كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين جامع العلوم الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، حققه وعلّق عليه: الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح، دمشق، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- 📖 لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور أبي الفضل الأفرقي المصري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، (د. ت.).
- 📖 متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلّق عليها الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- 📖 مجمع البيان لعلوم القرآن، للإمام الفضل بن الحسن أبي علي الطبرسي (٥٤٨هـ)، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، طهران، الجمهورية الإسلامية في إيران، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- 📖 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحق بن عطية أبي محمد الأندلسي (٥٤٦هـ)، تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - إدارة الشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- 📖 مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، لعبد الله بن أحمد بن محمود أبي البركات النسفي (٧١٠هـ)، حققه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت ودمشق، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- 📖 المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، للحسن بن أحمد أبي علي الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د. ت.).
- 📖 المساعد على تسهيل الفوائد، لعبد الله ابن عقيل بهاء الدين العقيلي (٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- 📖 مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب أبي محمد القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- 📖 معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة أبي الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، مصر، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- 📖 معاني القرآن، ليحيى بن زياد أبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ج ١، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ج ٢، تحقيق: محمد علي النجار، ج ٣، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شليبي، دار السرور، (د. ت).
- 📖 معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- 📖 معترك الأقران في إعجاز القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ضبطه وصححه وكتبه فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- 📖 معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت : ٦٢٦هـ)، تحقيق : إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- 📖 معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- 📖 المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.
- 📖 المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، و أحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار الدعوة، د. ت.
- 📖 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- 📖 مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لمحمد الرّازي فخر الدّين ابن العلامة ضياء الدّين عمر المشتهر بخطيب الرّي (ت ٦٠٦هـ)، دار الفكر، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- 📖 المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله محمود بن عمر أبي القاسم الرّمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- 📖 المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق : أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

**تباينُ رأيِ السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) وتَقَوُّلاتُه في رُدُودِه النحويَّة في باب الحروف في كتابه ((الدر
المصُون)) على الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)**

أ.م.د. علاء كاظم جاسم

الباحث /قاسم كاظم حسن العبادي

📖 المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.

📖 المقتضب، لمحمد بن يزيد أبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

📖 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

📖 وجوه التحدي والإعجاز في الأحرف المقطّعة في أوائل السور، للدكتور فهد عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية

📖 أثر معاني القرآن للفرّاء ومعاني القرآن وإعرابه للرّجّاج في الكشف للزمخشري - دراسة نحوية -، سعدون أحمد علي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ٢٠٠٢م

📖 ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية، مديحة عبد علي الشمري، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م.

📖 السمين الحلبي ودراساته النحوية في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، هيثم طه ياسين حسين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.